S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/1049
12 October 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة

وفقا للفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٢٥٢ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩، أود إعلامكم بحالة المفاوضات بين حكومة كرواتيا وحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن مسألة أمن بريفلاكا.

وقد اتضح حتى الآن أن المفاوضات الثنائية بشأن مسألة بريفلاكا عديمة الجدوى. ويظل السبب الرئيسي لعدم تحقيق أي نتيجة هو ما يصدر عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من مطالبات بجزء من إقليم كرواتيا تفتقر إلى الأساس والمقبولية، فضلا عن عدم استعدادها السياسي للمشاركة في حوار هادف بشأن ترتيبات أمن بريفلاكا.

وعقدت الجولة الأخيرة من المفاوضات في بلغراد في ٩ آذار/ مارس ١٩٩٩. وفي ذلك الاجتماع، بالرغم من أن مسألة الحدود الدولية لم تكن موضوعا للمفاوضات، فإن وفد كرواتيا، رغبة منه في تعجيل عملية التفاوض، سلم إلى وفد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وثائق تثبت بوضوح موقع الحدود الدولية القائمة بين كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ومما تضمنته الوثائق نسخة من الرسالة والخريطة اللتين وقعهما في عام ١٩٩٢ ميلان بانيتش، رئيس وزراء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية آنذاك، والفريق أول زيفادين بانيتش رئيس الأركان المشتركة للجيش اليوغوسلافي، وأرسلتا أيضا إلى سيروس فانس، الممثل الخاص للأمين العام، والفريق أو ساتيش نامبيار، قائد قوة الأمم المتحدة للحماية (انظر S/1999/783). وتبين الخريطة بوضوح المكان الذي تم فيه تمديد الحدود القائمة بين الدولتين، أما الرسالة فتؤكد استعداد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لاحترام الحدود القائمة. وفيما بعد، شكك وفد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في صحة توقيعات كبار مسؤوليه.

وأدرك رئيس الوفد الكرواتي أهمية تأكد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من صحة التوقيعات المذكورة أعلاه بغية استئناف المفاوضات بشأن ترتيب أمن منطقة بريفلاكا، لذلك اقترح في رسالته المؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٩ الموجهة إلى رئيس الوفد اليوغوسلافي عقد الاجتماع المقبل في زغرب خلال شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وترك تحديد موعد الاجتماع المقبل مفتوحا، في انتظار رد الوفد اليوغوسلافي بشأن صحة التوقيعات المذكورة أعلاه.

وبالنظر إلى أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أشارت إلى أنها ستحترم آراء لجنة بادنتر للتحكيم (انظر S/1999/760، المرفق)، وبالتالي تقبل تحول الحدود بين الجمهوريات السابقة إلى حدود دولية للدول الناشئة حديثا عقب تفكك الجمهورية الاتحادية الاشتراكية اليوغوسلافية، فإن الرسالة والخريطة المذكورتين أعلاه ينبغي أن تكونا كافيتين لتبديد أي شكل معقول فيما يتصل بتمديد الحدود. بيد أن التأخر غير العادي من جانب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في التحقق من صحة توقيعات رئيس وزرائها السابق ورئيس الأركان المشتركة يشير إلى أنها تتعمد التهرب من الرد.

وهناك مشكلة عملية أخرى فيما يتصل بتحديد موعد الاجتماع المقبل هي المشكلة الناشئة عن الاعتراضات الممكنة على شرعية الوفد اليوغوسلافي. وعلى النحو المشار إليه في الرسائل السابقة المتبادلة بين كرواتيا والأمم المتحدة، فإن ممثلي حكومة الجبل الأسود، التي هي إحدى العنصرين المكونين للاتحاد اليوغوسلافي، ليسوا مُمَثلين في الوفد اليوغوسلافي نتيجة تأييدهم لفتح نقاط العبور الحدودية على الحدود الدولية القائمة بين الدولتين. وبالرغم من فتح نقطتي العبور الحدوديتين في كونفين وديبيلي بريبغ عقب اتفاق بين كرواتيا والجبل الأسود، لا تزال سلطات الجبل الأسود منذ ذلك الوقت غير مُمَثلة في وفد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وبالنظر إلى أنه لم يُضطلع بعد برسم الحدود البحرية، واعتبارا لأحكام الدستور الاتحادي ودستور الجبل الأسود بشأن مسألة الحدود، فإن عدم وجود ممثلين للجبل الأسود ضمن الوفد اليوغوسلافي يجعل شرعية أي نتائج أمرا مشكوكا فيه. وبالاضافة إلى ذلك، فإن أثر أزمة كوسوفو على السلطات الاتحادية، عندما تدخل المجتمع الدولي بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي بغية وقف التطهير العرقي، لم يشجع تحديد موعد الاجتماعات الثنائية الرسمية.

وفي رسالتي المؤرخة ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/1999/19)، أشارت حكومتي إلى أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا قد استخدمت "من جانب سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية كآلية لإرجاء الاسترداد الكامل لآخر جزء من الإقليم الكرواتي بعد احتلاله"، وحذرت من أن "استمرار ولاية البعثة بدون قوة دافعة حاسمة من مجلس الأمن أمر لا طائل من ورائه". وبما أن هذه القوة الدافعة لم تتوفر بعد، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تواصل إساءة استخدام البعثة لغرض تأخير المفاوضات إلى أجل غير مسمى؛ فإن وجود البعثة لم يعد يحقق "المحافظة على الظروف المواتية للتوصل إلى تسوية تفاوضية" (قرار مجلس الأمن ١١٤٧ (١٩٩٨) المؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨). وفي ظل هذه الظروف، لا شك أن موارد الأمم المتحدة التي تنفق على البعثة يمكن أن تستخدم بشكل أفضل في عمليات حفظ السلام التي هي أحوج إليها.

وبالنظر إلى سيرة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في المفاوضات، فإن كرواتيا، كبلد مضيف، تتمسك بحقها في أن تقوم، كحل أخير، بإنهاء موافقتها على ولاية البعثة من جانب واحد، مع التقيد التام بحقوقها وواجباتها بموجب القانون الدولي. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد أن كرواتيا تحترم تماما التزامها بموجب المادة ٤ من الاتفاق المتعلق بتطبيع العلاقات بين جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا

الاتحادية (A/51/351-S/1996/744، المرفق). وبناء على ذلك، حتى في هذه الحالة، ستظل كرواتيا تحترم نظام الأمن الذي أرسي أثناء قيام الأمم المتحدة بالرصد، إلى أن يتم التوصل إلى إتفاق متبادل بين كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن مسألة بريفلاكا.

وتعيد كرواتيا تأكيد استعدادها لمواصلة المفاوضات الثنائية بشأن مسألة أمن بريفلاكا استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والمادتين ١ و ٤ من الاتفاق المتعلق بتطبيع العلاقات، ومبادئ القانون الدولي العامة. وفضلا عن ذلك، ستواصل كرواتيا العمل من أجل تثبيت الاستقرار وتحقيق حرية تنقل المدنيين وغير ذلك من تدابير بناء الثقة مع سلطات الجبل الأسود بهدف البناء على الاتجاه الإيجابي القائم.

وأرجوكم التفضل بالعمل على توزيع هذه الرسالة بوصفها من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إيفان سيمونوفيتش
الممثل الدائم